

١٠٥٥٨٣

الأمم المتحدة
DEC 16 1991

اللجنة الأولى

الجلسة ٤٢

المعقدة يوم الثلاثاء

٣٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

الساعة ١٠٠٠

نيويورك

الجامعة العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

محضر حرفى للجلسة الثانية والاربعين

الرئيس :

(بولندا)

السيد مروزفيتش

المحتويات

المناقشة العامة والنظر والبت في مشاريع القرارات في إطار البنددين المتعلقين
بالامن الدولي (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.42
10 December 1991

ORIGINAL: ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها على : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البندان ٦٧ و ٦٨ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة والنظر والبت في مشاريع القرارات في إطار البنددين المتعلقين بالأمن الدولي

السيد مونفي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في هذه المرحلة من أعمالنا التي تتولون ، يا سيادة الرئيس ، إدارتها بكفاءة ، يود وفد بنن أن يبدي آراءه بشأن بنود جدول أعمالنا المتعلقة بالأمن الدولي . وقد ظل تعزيز ذلك الأمن عن طريق صون السلم وتوطيد التعاون الدولي محور اهتمام المنظمة منذ إنشائهما من أجل "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف" .

بيد أنه مع بداية الحرب الباردة ، نتيجة لسياسات الكتل والتنافس الإيديولوجي في عالم تتصادم فيه المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية ، أصبح أمن الدول الأعضاء هو شاغلها الأساسي الذي تجسد في ترتيبات وطنية ولا سيما ترتيبات عسكرية ، لمواجهة أي تهديد فعلى أو محتمل للمصالح الحيوية الوطنية . وأدى ذلك إلى تطوير وتكثيف الأسلحة ، بما في ذلك الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل ، ومن ثم إلى توازن الرعب في العلاقات بين الدول ، والمواجهة من خلال أطراف ثالثة فيما يسمى بالصراعات الإقليمية ، وإلى تعرّض دور الأمم المتحدة في صون وتعزيز السلم والأمن الدولي للشك ، وبالتالي عدم استخدام إمكانيات الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الناشئة أو الكامنة .

واليوم نستطيع أن نؤكد أن الحرب الباردة قد انتهت . فالمواجهة والتنافس يتراجعان أكثر فأكثر أمام التفاهم والحوار السياسي والتعاون الدولي ، وهذا التطور الإيجابي للمناخ السياسي الدولي يتجلّ في تجدد الاهتمام بدور الأمم المتحدة في العمل على تعزيز السلم والأمن الدوليين . وهكذا استطاع مجلس الأمن إثبات فعاليته وسلطته حينما نهرت بمسؤوليته في التصدي لأول تهديد للسلم والأمن الدوليين تشهده فترة ما بعد

الحرب الباردة ، أي لعدوان دولة عضو على سيادة دولة أخرى وسلامة أراضيها فيما أصبح يعرف باسم حرب الخليج .

كما استطاع الأمين العام الشروع في مهام سلمية ساعدت أو متساعدة في إخماد بؤر التوتر ، مثل تلك المهمة التي ستحدد وضع الصحراء الغربية في المستقبل ، أو تلك التي بدأت تؤدي بالفعل إلى المصالحة الوطنية في كمبوديا بعد سنوات من الصراع بين الاشقاء ، أو تلك المسؤولة عن مراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار في انفولا ، أو تلك التي تنفذ بها عملية ثلاثية لإطلاق سراح الرهائن في الشرق الأوسط .

ومن الأمور ذات الدلالة أيضاً مساندة الجمعية العامة لعودة الشرعية الدستورية في هايتي ، بعد الإنقلاب العسكري الذي وقع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وأسفر عن نفي الرئيس الذي انتخب الأسلوب الديمقراطي السلمي قبل أشهر بفضل بعثة مراقبين من الأمم المتحدة .

وفضلاً عن ذلك أصبح هناك إدراك متزايد لضرورة إرساء السياسات الأمنية لا على تكديس الأسلحة بمفهوم مستمرة أو على التفوق العسكري والاستراتيجي ، وإنما على الجهد المتضادرة الرامية إلى تخفيض الأسلحة بشكل كبير ومتوازن إلى مستويات تتناصف مع احتياجات الدفاع المشروعة ، وهكذا شهد ميدان نزع السلاح مبادرات متعددة - من جانب واحد ، وثنائية ، وإقليمية ، بل ومتعددة الأطراف - أتاحت الانتقال من تجميد الاملحة إلى تخفيضها ومراقبتها من أجل منع انتشارها .

أود أن أشير هنا على وجه التحديد إلى قرارات مجلس الأمن بشأن إزالة أسلحة العراق للدمار الشامل والخطر الشامل على تصدير الأسلحة إلى يوغوسلافيا الفارقة الان في حرب أهلية ، وإلى مشروع القرار ، الذي ستعرضه قريبا اللجنة على الجمعية العامة لاعتماده ، وتطبق فيه إلى الأمين العام أن ينشئ ويدبر بمقر الأمم المتحدة سجلا عالميا غير تمييزي للأسلحة التقليدية ، يشمل الانتاج ، والتخزين ، والنقل الدولي ، ومنظومات الإطلاق ، وكذلك نقل تكنولوجيا الأسلحة ريثما يتم إعداد سجل يتضمن أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة . ويتمثل الهدف في تشجيع بناء الثقة مما أصبح يتجلى فعلا في بعض مناطق العالم في اتخاذ تدابير للتكامل من خلال التعاون ، وفي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، ومناطق للتعاون والسلم مثل منطقة جنوب الأطلسي التي تندرج بين في عدد دولها الساحلية .

ورغم هذه المبادرات التي ترحب بها والإجراءات الإيجابية التي أصبح من الممكن اتخاذها بعد نهاية الحرب الباردة بفضل روح التعاون والتفاهم القائمة الان بين خصوم الامم ، فإن السلم والأمن الدوليين ما زالا هشين . ولا تزال هناك بؤر توتر خطيرة ناجمة عن المطالبات الإقليمية ، والمنازعات العرقية ، وثورات الأقليات والمجموعات القومية ، والمظالم الاجتماعية والسياسية ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، وتزايد تطوير الأسلحة وانتشارها ، بما في ذلك الأسلحة النووية ، والدين الخارجي ، والفقر ، والتدور البيئي ، وتدور النسيج الاجتماعي بسبب الاتجار في العقاقير وسوء استخدامها وانتشار الجرائم وغير ذلك من العوامل .

هل من سبيل لصون السلم الذي استعدناه مؤخرا بما يعود بالمنفعة على الجميع ، الضعيف منه القوي ، الصغير والكبير ، سوى أن تطبق على نحو فعال نظام أمن جماعي يقوم على أساس الميثاق الذي يوصي باحترام أحكام القانون الدولي ومبادئه ، وبالحوار السياسي ، والتعاون الدولي في العلاقات بين الدول ؟ ومن ثم يؤيد وفد بلادي إعلان الجمعية العامة الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، ويرى أن تطبيقه على نحو فعال سوف يقتضي تعزيز دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن العالميين .

لقد تبين أن جهود الأمين العام الدؤوبة الرامية إلى تحقيق المثلين الأعليين للأمم المتحدة الممثلتين في السلم والعدل ، قد أسممت دون شك في تهيئة المناخ السياسي الدولي الجديد السيد اليوم . بيد أنه لن يمكن للأمم المتحدة القيام بدورها على وجه كامل ما لم تلتزم الدول الأعضاء بالمبادئ التي تحكم العلاقات الودية والتعاون بين الدول .

ولا تؤمن بنن على الإطلاق بفاعلية استخدام القوة في العلاقات الدولية . ونرى أن تحسين التكنولوجيا العسكرية ووسائل الاتصال الحديثة قد أديا بصورة متزايدة إلى إضعاف أمن الدول ، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فحتى هذه الدول لا يتسنى لها أن توفر لمواطنيها أمانا مضمونا ١٠٠ في المائة . وفضلا عن ذلك ، ليس في استطاعة أي دولة أو مجموعة من الدول أيا كانت قوتها ، أن تضمن منها عن طريق القوة دون التعدي على آمن الغير .

وحيث إننا نحرص في بنن على العيش في سلام ، فإننا نؤمن بسياسة حُسن الجوار والتعاون والحوار التي تتجلّى في علاقاتنا مع جيراننا المباشرين في اجتماعات قمة مستقرة نعقدها لمناقشة الأمور ذات الأهمية المشتركة وفي بعثات و زاريا مشتركة تهدف إلى زيادة الوعي بين المجموعات السكانية على حدودنا بضرورة تهيئة أوضاع من السلم والاستقرار كيما يتتسنى أداء مهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وقد أدت هذه الروح إلى عقد الاتفاق الرباعي الذي أمكن بفضلها لثلاثة بلدان من منطقة غرب إفريقيا دون الإقليمية وبين ، وهي توغو وغانا ونيجيريا ، تعزيز تعاونها في أمور الأمن ، والقضاء وبالتالي على أي احتمال لخلق توتر بينها .

الليست الوقاية دائمًا أفضل من العلاج ؟ لقد تجلّى ذلك للعالم بسهولة من الصعب التي واجهها ائتلاف الدول الأعضاء الذي قدم ، على النحو الواجب ، المساعدة للكويت كيما تستعيد سيادتها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، إذ لم يدمّر العراق وحده بعد غزوه للكويت التي حررت فيما بعد بل أن الخراب قد حل بالكويت أيضاً . لذلك يشارك وفد بلادي الرأي القائل بأن ممارسة الدبلوماسية الوقائية سوف

تمكن منظمتنا من تعزيز الامن الدولي . إن هذا النهج الذي أشار إليه التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة ، لا يخدم فحسب أغراض منع حدوث المنازعات المحتملة والانتهاكات الصارخة الشاملة لحقوق الإنسان وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الوساطة والمساعي الحميدة والمصالحة ، بل هو يعني ضمناً كذلك أن جدول أعمال مجلس الأمن سيضم بنوداً أخرى بالإضافة إلى البنود التي تدرج عليه بصورة رسمية بناءً على طلب الدولة أو الدول المعنية . وفضلاً عن ذلك فإنه يفترض إلى الاستخدام الأقصى للإمكانات الكامنة في الأمم المتحدة ، بما في ذلك اللجوء إلى هيئتها القضائية الأساسية ، محكمة العدل الدولية ، حيث أن الازمات السياسية الكامنة كثيرة ما تنطوي على عناصر قانونية .

إن الإفراط في التسلح مصدر دائم لتفويف الامن . وفضلاً عن كونه يحرم العالم من الموارد الأساسية اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فإنه يensem أيضاً في تفاقم المنازعات ويزيد من حدة التوتر مما يمكن النظم غير الديمقراطية من التشبث بالسلطة بالإكراه ضد رغبات الأغلبية كما أنه يزيد من مخاطر وقوع كارثة مروعة للإنسانية عن طريق حادث عارض . وينبغي للأمم المتحدة وبالتالي أن توافق ، لدى قيامها بدورها الحاسم في تعزيز الامن الدولي ، جهودها الرامية إلى وضع معاهدة حقيقة لمنع السلاح العام الشامل تخضع للرقابة الدولية .

ونحن مقتنعون بأن نزع السلاح يمكنه أن يطلب موارد كبيرة توقف تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في العالم التي تمثل خطراً جسماً غير عسكرياً على الأمان الدولي ، حيث أن الترابط الذي تتميز به العلاقات الدولية قد وصل إلى حد أصبحت معه العوامل الاجتماعية والاقتصادية تتقوض أيضاً الاستقرار الدولي . فإذا ما انخفضت معدلات الشمو أو لم تتحقق ارتفاعاً في العالم قد يجر إلى حلقة مفرغة من التوترات والازمات تؤدي إلى انهيار التماسك السياسي والاجتماعي مما يمكن أن يؤدي وبالتالي إلى حروب أهلية وإلى منازعات بين الدول .

ومن ثم ، يجب أن يراعى نظام الامن الجماعي البُعد الإنمائي في الامن الدولي ،
بأن يعيد تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس عادلة ومنصفة ، وبعبارة أخرى ،
على نحو يوفر التموي للجميع . وستتطلب إعادة التنظيم هذه استئناف الحوار بين
الشمال والجنوب على الفور . وفي هذا الصدد ، تمثل جهودنا المشتركة الرامية إلى
انعاش الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة وإعادة هيكلتها خطوة مشجعة
للأمام .

ويتوجب على الامن الدولي اليوم أن يكون أميناً جماعياً ، بيد أنه يتطلب أيضاً ،
كيما يكون أميناً فعالاً ، مساهمات من الكيانات الإقليمية المختلفة التي يتألف منها
مجتمعنا ، فيجب تشجيع وتطوير المبادرات المختلفة الرامية إلى تعزيز الثقة والأمن
والتعاون ودعمها في مختلف المناطق الإقليمية ، وبخاصة بعد أن خفت حدة الخصومات
الخارجية عن الإطار الإقليمي والتي كانت آثارها تتجاوز خلال الحرب الباردة حدود
المناطق المعنية . ويمثل هذا الترتيب الذي ظهر بالفعل في أوروبا ، التي كانت حتى
وقت قريب مسرحاً للعداء بين الشرق والغرب ، الشمرة الجديرة بكل ترحيب لقمة هلسنكي
الأولى المعقودة في ١٩٧٥ .

وقد أرسست قمة هلسنكي أسس الأمن بتعزيز العلاقات في مجالات مثل الاقتراض والحماية البيئية وحماية حقوق الإنسان ، وذلك في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وأسهمت تلك الترتيبات أيضا في قيام شورات ديمقراطية سلمية في أوروبا الشرقية والوسطى . وفي إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، تبذل أوروبا جهوداً جديرة بالثناء لاستعادة السلم والأمن في يوغوسلافيا . ولهذا ، فمن الضروري أن نقتدي بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وأن نعزز تدابير بناء الأمن والثقة ، وأن نشجع التعاون في جميع مناطق العالم مع مراعاة خصائص كل منطقة منها بطبيعة الحال .

إن إفريقيا تواجه مشاكل هائلة تعرّض للخطر منها وبالتالي أمن العالم . وقد عقد اجتماع في ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في أديس أبابا تحت رئاسة السيد أولوسينغون أوبانجو ، الرئيس السابق لجمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس محفوظ قادة إفريقيا ، لوضع أفكار بشأن البدء في عملية الأمن والاستقرار والتعاون في إفريقيا . وقد ألمحت النتائج التي أسفر عنها ذلك الاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية أن يضعوا في اجتماع قمتهم الأخير الذي عقد في أبوجا في نيجيريا الأساس السياسي للتكامل وإنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية التي نرى أن بمقدورها أن تبني الثقة والأمن . ولهذا ، نتعشم أن يكون بوسعنا الاعتماد على دعم المجتمع الدولي في بلوغ ذلك الهدف .

وفيتناول مسألة تعزيز الأمن في إفريقيا ، القارة التي تنتمي أيضا إلى عالم البحر الأبيض المتوسط ، لا يسع وفدي أن يغفل الحديث عن البند المعنون "تعزيز الأمن والسلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط" . وهو بند ظل دائماً داخل دائرة اهتمامنا . وحوض البحر الأبيض المتوسط هو المكان الذي يوجد به أعلى تركيز عسكري ونوعي في العالم ، والذي يعد مسرحاً لاستعراض القوى ، ويشكل تهديداً للأمن الدولي . وقد آن الأوان لكي نعمل سوياً من أجل إزالة خطر المواجهة العسكرية والتوتر في تلك المنطقة عن طريق تدابير شتى منها تسوية النزاعات في الشرق الأوسط وفلسطين وقبرص ، وتقليل أوجه التفاوت الاقتصادي تدريجياً في المنطقة ، وتعزيز التعاون من أجل بناء الثقة والأمن .

السيد محمود (اشيوببيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لى
سيدي الرئيس أن أهنئكم ونبلاءكم أعضاء هيئة المكتب على أدائكم الجدير بالثناء .
لقد تحقق الكثير بالفعل . ولا يساورنا أدنى شك في أنكم متقددون أعمال لجنتنا إلى
نهاية مكللة بالنجاح .

إن إحدى مميزات نهج ريكافيتش لحل المسائل الدولية كان في معهه إلى رؤية
المشاكل العالمية من منظور شامل قدر الإمكان . وعندما قرر زعيم الولايات المتحدة
والاتحاد السوفيياتي تناول أنواع شتى من المشاكل ، شكّ الكثيرون في فعالية الطريقة
التي اتباعها . بيد أن قوة نهجهما تتمثل في القدرة على فحص المشاكل العالمية من
منظور شامل . والواقع أنه لا ينبغي النظر إلى النزاعات التي تنجم عنها آثار خطيرة
على السلم والأمن الدوليين من الناحيتين العسكرية أو شبه العسكرية فحسب . فإذا كان
لنا أن نتوصل إلى حل نهائي لإزالة أسباب النزاع الحقيقة ، تعين علينا أن نأخذ
بعين الاعتبار كل المسائل الإنسانية المتصلة بها .

ومنذ ذلك الاجتماع التاريخي بين الدولتين العظميين ، حدث عدد من التطورات
الإيجابية . وكان أبرز هذه التطورات في مجال حل النزاعات الإقليمية . وفي ذلك
المجال ، عمل الخصمان السابقان يدا بيد في جهد مشترك لحل العديد من المشاكل
العصيرة المرتبطة بهذه النزاعات . ولعل أروع نتيجة لهذا الجهد المشترك كانت تلك
العملية السياسية التي أدت إلى وزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال
في ناميبيا . ولئن كانت الدولتان العظمييان قد افطلعتا بدور أبرز في تلك
العملية ، فإن هنالك أيضا عددا من بلدان المنطقة المتاخمة التي لها فضل الإسهام
بنصيب فيها . وثمة عملية أخرى من عمليات السلم هي العملية التي وضعت من أجل
أنغولا ، والتي استهدفت التوصل إلى المصالحة الوطنية في بلد تعرض لمعاناة بالغة .
وفي تلك العملية ، قدم قادة سياسيون من المنطقة إسهامات إضافية تستحق كل الثناء
والاستحسان .

وفي أمريكا الوسطى ، كان الإسهام الذي قدمه زعماء تلك المنطقة دون الإقليمية أمراً يثير الإعجاب حقاً . فقد طالت عملية السلم أمداً طويلاً في تلك المنطقة دون الإقليمية ، ولكن تنسى التوصل في النهاية إلى حل يأخذ بعين الاعتبار كل عناصر هذه المسألة .

وفي الصحراء الغربية ، أسفرت الجهد الدبلوماسي التي قام بها الأمين العام عن نتائج مجده . وفي الوقت الراهن ، تقوم الأمم المتحدة بوزع فريق لصيانة السلم بغية إجراء استفتاء في ذلك الإقليم .

وفي كمبوديا يجري بذل جهود مضنية تتضمن عدداً من التحركات الدبلوماسية النشطة . واليوم ، توافق الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، بالإضافة إلى الدول المعنية مباشرة في المنطقة ، بذل جهد أخير لوزع فريق للأمم المتحدة لإجراء انتخابات حرة نزيهة ، وإرساء أساس صلب للمصالحة بين أبناء شعب كمبوديا . وبهذه وولكن بعزم وتصميم ، تبذل الأمم المتحدة الان الجهود التحضيرية اللازمة لذلك .

أكثر ما يشيع الارتياح في نفوسنا هو اشتراك الأمم المتحدة في حل العديد من النزاعات الإقليمية الملحة . ونحن نشعر بالتشجيع أيضاً من توادر اللجوء على نحو متزايد إلى المساعي الحميدة للأمين العام . ومن المشجع دون شك أن نرى ذلك الشعور المتجدد بالزمالدة الذي تظهره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن . ونحن نعرب عن بالغ سرورنا حيال الدينامية المتجدد للأمم المتحدة لمجلس الأمن . فمن الواضح تماماً أن الامكانيات الكامنة للأمم المتحدة يمكن تسخيرها الان على نحو أفضل من أجل وقاية المنظمة من مصيغ الحرب الباردة . واليوم ، لا يقتصر عمل المنظمة العالمية على عمليات صيانة السلم فحسب . فالواقع أن المنظمة في السنوات القليلة الماضية قد أسمحت على نحو فعال في إحلال السلم ، واضطاعت بجهود تضمنت مراقبة الانتخابات واحترام حقوق الإنسان . وتعد هذه الأيام بحق من الأيام الحسنة الطالع للأمم المتحدة . وكما يتتبّع من الدروس المستفادة من الجهود السابقة لحل النزاعات ، فإن السلم إنما هو كل لا يتجزأ ولا يمكن تحقيقه إلا باشتراك كل الأطراف المعنية . ويتعين

عليينا في المقام الاول أن نضع نسب أعيننا أن ما يملح لمنطقة ما قد لا يصلح لمنطقة أخرى . بيد أنه توجد المشاكل المشتركة ينبغي أن تخضع في حلها لصيغة واحدة . وهذا هو السبب في أن روح هلسنكي تسود الان العديد من مناطق العالم .

ونحن نرى أنه ينبغي تفهم الامن من جميع أبعاده . كما ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى العوامل غير العسكرية التي تؤثر على الامن . ومن رأينا المدروس أيضاً أن صيانة الامن الدولي ليست حكراً على الدول القوية . ولأن المشاكل العالمية تتميز بالترابط فيما بينها ، فإن كل الدول ، كبيرها وصغرها ، المتقدمة النمو منها والثانية ، بمقدورها أن تقدم إسهاماتها في حل تلك المشاكل . ولهذا فإن الشفافية في المسائل التي تمر السلم والامن تتسم بأهمية قصوى .

لقد تورطت بلادي على مر سنوات عديدة في حرب أهلقت الضرر والذى بمواردها الطبيعية والبشرية واليوم ، يسعدنى أن أحبطكم علماً بأنه تم إسكات صوت المدافعين .
في الواقع عقد بادىء أبابا في الفترة من ١ حتى ١٥ تموز/يوليه من هذا العام ، مؤتمر لكل الأحزاب . وقد أصدر ذلك المؤتمر ميثاقاً سيكون أساساً للحكم لحين وضع دستور وإجراء انتخابات في غضون عامين . وبروح هذا الميثاق ، الذي يحظر أي شكل من إشكال زعزعة استقرار البلدان المجاورة ، يجري بذلك جهد متضافر ليس فقط لتعيش في سلم مع أنفسنا لكن أيضاً لتعيش في وئام مع جيراننا . وبتلله الروح رفعت الحكومة الانتقالية كل الشروط المفروضة على منح تأشيرة دخول لجميع مواطني البلدان المجاورة . وبحدونا الأمل في أن نسيم ، كل ذلك ، في ميانة السلم والأمن في منطقتنا .

السيد أوردونيز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يسبق للمجتمع الدولي أن أبدي - من خلال الأمم المتحدة - في أي حقبة من حقبات التاريخ هذا النوع من الإصرار ولم يسبق له تحقيق نتائج من هذا القبيل في مجال صنع السلام وصيانته كتلك التي نشهدها اليوم . فها هو التضليل العالمي للأمم يمضي قدماً من نشاز الماضي إلى وشام الحاضر المتزايد ، على غرار ما شاهدناه في أزمة الخليج في العام الماضي وهذا العام وفي تاميبيا في العام الذي سبق ذلك والآن في كمبوديا . وكانت محملة ذلك إعادة تنشيط دور الأمم المتحدة .

المتحدة في المادتين ٣٣ و ٥٣ بدور الترتيبات الإقليمية في التسوية السلمية للنزاعات . ويسعدنا أن نلاحظ أن الأمين العام - اتساقاً مع هذا - قد أعلن في تقريره لعام ١٩٩١ أن الأمانة العامة من ناحيتها تمنح أولوية عالية لتنظيم المجتمعات الإقليمية والإقليمية بموقفها أسلوباً لاستكشاف الحلو التي تلائم الاحتياجات المتميزة للمناطق الإقليمية ودون الإقليمية . ويرحب وفد بلادي بهذا الإعلان .

لقد أكد التقدم الإيجابي المحرز في منطقة البحر الأبيض المتوسط فعالية ذلك النهج . فعل سبيل المثال ، لاحظنا بارتياح اثناء المداولات الخاصة ببيان جدول الأعمال المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" أن كل البيانات قد أجمعت على الاشارة الى ضرورة الربط بين السلم والأمن الإقليميين والدوليين . ومن بين التوصيات الواردة في الوثيقة المعروفة "مبادئ سيادة مشتركة تجاه منطقة البحر المتوسط" (A/46/523 و Corr.1 المرفق) ، التي اعتمدها البرلمان الأوروبي في ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ ، تلك التوصية التي توصي "باتخاذ تدابير لتشجيع وتعزيز إقامة حوار وعلاقات بين سكان منطقة البحر الأبيض المتوسط على مختلف المستويات ، بما في ذلك الحكومات والسلطات المحلية والمجموعات المدنية" .
(المرجع السابق ، الفقرة ١٧) .

ونحن من جانبنا ، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، أفضى بنا سعينا المتواصل لإيجاد ترتيبات أمنية إقليمية الى تكثيف الحوار والمشاورات فيما بيننا بالإضافة الى الدول التي تتعاون معنا .

لقد عقدت في باندونغ بـإندونيسيا في كانون الثاني/يناير الماضي حلقة عمل لنزع السلاح الإقليمي بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ . وقد أعقبتها ندوة خامسة بالدور المتفق للامم المتحدة في حل الصراع وصيانة السلم عقدت في سنغافورة في آذار/مارس . وفي ٢٧ أيار/مايو ألقى وزير خارجيتنا السيد راؤول س . مانغلابوس ، خطاباً رئيسياً في مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في كيوتو بـاليابان . وبعد ذلك بأسبوع في الفترة من ٥ الى ٦ حزيران/يونيه عقدت حلقة مانيلا الدراسية الخامسة بـباربطة أمم

جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وركزت على آفاق التعاون الأمني في التسعينات . بل حتى في هذا الشهر عقد في بانكوك بتايلاند مؤتمر مائدة مستديرة معنى بالتعاون الأمني الإقليمي في جنوب شرق آسيا وتعهد هذه السلسلة من المشاورات والاجتماعات الخامسة بالقضايا المتعلقة بالأمن بمعدل مرة كل شهرين في المتوسط . وهذا بالتأكيد رقم قياسي بالنسبة لمنطقتنا .

ويبدو وفدي بلادي الأمل في أن تفضي هذه المبادرات إلى ترتيبات جديدة أكثر فعالية تحقق مزيداً من السلم والأمن الدائمين في منطقتنا بالإضافة إلى غيرها من المناطق . وتحقيقاً لهذه الفكرة اقترح وزير خارجية الفلبين السيد راؤول س. مانغلابوس على اجتماع وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أن تُنظر قضايا الأمن السياسي في المجتمعات قبلة .

وفي نفس هذا الوقت تقريراً من العام الماضي اتخذ زمام مبادرات مماثلة بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في محافل متعددة ، من أبرزها مبادرة وزير خارجية استراليا السيد غاريت إيفانس ، الذي دعا إلى إجراء حوار بين بلدان منطقة شرق آسيا ، ومبادرة السيد جو كلارك وزير الشؤون الخارجية السابق لكندا ، التي حد فيها على الشروع في تبادل الآراء مع شمال المحيط الهادئ ، ومبادرة وزير الخارجية السوفياتي آندراك السيد إدوارد شفاردنازي الذي اقترح عقد مؤتمر لوزراء خارجية المنطقة في عام ١٩٩٣ .

وفي أعقاب هذا كلّه ، أصبح لدينا الآن في منطقتناوعي مستثير متعلق بالأمور الأمنية . فعل سبيل المثال ، لاحظ الاجتماع الوزاري لآسيان ، الذي عقد في تموز/يوليه بكوالا لمبور ، الاهتمام المتزايد بالسلم والأمن في جنوب شرق آسيا ، وكسر رأيه بشأن منطقة السلم والحرية والحياد ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا ، والمؤتمرات التي سيعقد بعد الاجتماع الوزاري ، كلها أُسِرَّ ملائمة لتناول تلك القضايا . ومن المعروف جيداً ، بطبيعة الحال ، أن الغربيين ، مع شركائهم في آسيان ، تعزز على نحو نشط منطقة السلم والحرية والحياد ومعاهدة الصداقة بوصفهما ركيزتين مزدوجتين في إقرار سلم إقليمي في جنوب شرق آسيا .

لقد قبل مرارا وتكرارا - وجود وفد بلادي أن يكرر ذلك مرة أخرى - أن المبادرات الإقليمية يجب أن تأتي من داخل المنطقة ، وأن تستند أساسا إلى مبادئ المساواة السيادية وبالمشاركة التامة لكل الدول المعنية . ونحن ولئن كنا نرى البقاء على الترتيبات القائمة ، فإننا ملتزمون - في الوقت ذاته - بمواصلة عملية التشاور والحوار بل والبقاء عليها كوسيلة لتطوير الثقة والاحترام المتبادل لشاغلنا الأهمية الخاصة .

ثمة جانب آخر يتعين على اللجنة الأولى أن تبحثه هو دور منع الصراع لضمان السلم والاستقرار في النظام العالمي الجديد الباذغ . إن التعاون الذي بدأ يظهر حديثا بين الدولتين العظميين في أعقاب سقوط الحواجز الأيديولوجية قد خفف من حدة التوترات إلى حد ما ، لكنه لم يؤد إلى وقف الصراعات كما كان يأمل في ذلك الكثيرون . بل إننا ، على النقيض من ذلك نشهد الآن نزاعات نجمت عن إحياء صراعات تاريخية تضرب بجذورها في الأطناب .

إن الحوادث توحى بضرورةبذل جهود جادة لتعزيز الآليات الحالية ، العالمية والإقليمية ، ليس فقط لجسم الصراعات بل أيضاً لمنع النزاعات قبل نشوئها . ولا بد من استكشاف دور "الدبلوماسية الوقائية" الذي تضطلع به الأمم المتحدة استكشافاً جدياً ، إلى جانب المفاهيم التي اقترحت بالفعل في الماضي مثل آليات الإنذار المبكر عن طريق الرمذ العالمي ومرافق الاستشعار التي يمكن أن تنبئ إلى اتخاذ التدابير الوقائية في المناطق المفترضة التي يمكن أن تتفاقم فيها الأوضاع ومن الأهمية بمكان تعزيز قدرات الأمم المتحدة لصنع السلام وصيانته .

وفي هذه الفترة الانتقالية من المواجهة إلى التعاون يضحى توخي اليقظة والتخطيط الذي يستبق الأحداث أمرين أساسيين . علينا لا نكتفي بمجرد رد الفعل . علينا لا نسكن إلى التفكير في أن غياب الصراع يؤدي - في حد ذاته - إلى الأمان والاستقرار . بل إننا لا نستطيع أن نفترض أن مفهوم السلام آتية لا محالة . بل علينا أن نعمل على التوصل إلى ذلك حتى يمكن تحقيق مفهوم الأمن الأوسع نطاقاً الذي يتضمن الشواغل الاقتصادية وغيرها من الشواغل الانمائية .

إن الشواغل والسياقات الإقليمية تتباين . ففي أوروبا الشرقية قد يكون الشغل الشاغل هو التحول السلمي من نظم الحكم المركزية إلى النظم الديمقرطية ، وإعادة تنظيم الاقتصادات المحلية وتحويلها من اقتصادات مركزية إلى اقتصادات قائمة على حرية السوق . وفي مناطق أخرى ، قد يكون الشغل الشاغل قضينا تتجاوز آثارها الحدود الوطنية مثل التهديدات البيئية والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والتنافرات العرقية وحالات الطوارئ الإنسانية والهجرات السكانية الواسعة .

ويؤيد وفدي في هذا الصدد أن يؤكد مجدداً على استمرار صلاحية الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي لعام ١٩٧٠ ، الذي اعترف بالترابط بين أبعاد الأمن السياسية والعسكرية والاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والإنسانية .

إننا نتفق مع الرأي الذي أعرب عنه الممثل الدائم للبرازيل في البيان الذي ألقاه مؤخراً ومفاده أن الإعلان :

"من جانب ، يبين نفاذ البصيرة لمن صاغوا الإعلان ، ولكنه من جانب آخر يبيّن أيضاً مدى تخلّفنا عن تنفيذ توصياته" . (A/C.1/46/PV.40 ، ص) وقد حان الوقت لوضع هذه المفاهيم والمنهج موضوع التنفيذ . وتوّكّد على هذا دراسات وتقارير أخيرة مثل : تقرير لجنة برانت بشأن العلاقات بين الشمال والجنوب ، وتقرير لجنة بالم بشأن نزع السلاح والأمن ، وتقرير برونتلاند بشأن البيئة والتنمية . وآخر هذه التقارير ، وهو مبادرة استكهولم بشأن الأمن العالمي والحكم ، قد جاء فيه ما يلي عن النظام الجديد المقترن :

"إذا ما أردنا أن نعطي فرصة للنظام الأمني العالمي الجديد وجب علينا أن نشرع في الوقت نفسه في التصدي لما يواجهه الأمن من تحديات لا تتصل بالتنافس السياسي والتسلّح . ويجب علينا أن ندرك أن هناك مفهوماً أوسع للأمن يتعلق أيضاً بالتهديدات الناشئة عن إخفاق العمليات الإنمائية ، وتدمر البيئة ، والزيادة المفرطة في عدد السكان وهجراتهم ، والافتقار إلى تحقيق تقدم صوب الديموقراطية . إن مفهوم الأمن الأوسع نطاقاً هذا هو وحده الكفيل بتمكيننا من إيجاد سبل تؤمن سلاماً عالمياً دائماً" .

ويتفق هذا مع رأينا الذي يذهب إلى أن مفهوم السلام والأمن يجب أن يكون ذا نطاق أوسع من مجرد خفض النزاعات أو إزالتها ، ويجب أن يمكن الشعوب من أن تكرس طاقاتها ومواردها للتنمية ، ويجب أن يوفر القوة الدافعة اللازمة للحفاظ على بيئه كوكب الأرض .

إن الأمن الدولي يكتسب على نحو متزايد أبعاداً عالمية ، وهذه تتطلب منظورات عالمية مرتكزة على نهج إقليمية . ولذا فإننا ندعو إلى مزيد من المشاركة والتعاون فيما يتسم التصدي بنجاح للتحديات التي يواجهها الأمن الدولي في المستقبل .

السيد أودوفينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لما كنتُ أتكلم للمرة الأولى في هذه اللجنة ، فإنني أختتم هذه الفرصة لاهنئكم يا سيدي على انتخابكم لهذا المنصب الهام ، منصب رئيس اللجنة الأولى . لقد أتيح لكم بالفعل أن تظهروا مهاراتكم الدبلوماسية العظيمة وقدراتكم الشخصية الكبيرة . إن بولندا وأوكرانيا بلدان متجاوران تربطهما أواصر صداقة وتعاون عريقة ، كما أن بولندا كانت من أول البلدان التي اعترفت بمركز أوكرانيا كدولة ذات سيادة ، وأعربت عن رغبتها في إقامة علاقات دبلوماسية معها . وأتمنى لكم مزيداً من النجاح في اضطلاعكم بوظائفكم الهامة .

إن وفد أوكرانيا يعلن أن مما يتسم بأهمية خاصة لترسيخ دعائم النظام العالمي الجديد احترام الإعلان العالمي بتعزيز الأمن الدولي (قرار الجمعية العامة ٢٧٣٤ (د - ٢٥)) . وحتى اليوم لم تفقد أي فقرة من فقرات ذلك الإعلان السبع والعشرين . فالحاجة قائمة إلى كمال الاحترام الكامل لسيادة الدول ولحقوق الشعوب في تقرير مصيرها بمنأى عن التدخل الخارجي ، والالتزام بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها . كما أن هناك اعتراضات بالحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة ، تتفق مع سياسة الأمم المتحدة ، من أجل منع وإزالة التهديدات المحدقة بالسلم ومحق أعمال العدوان . وهناك أيضاً نداء لوقف سباق التسلح النووي والتقليدي على حد سواء وعكس اتجاههما ، وهناك بطبيعة الحال اعتراف بالدور البارز للالتزامات التي ينطويها ميثاق المنظمة بدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وتؤكد على ما لمقاصد ومبادئ الميثاق من أهمية لا خلاف عليها يومها أماماً ترتكز عليه العلاقات فيما بين الدول .

ونemos الإعلان تلك جميماً - التي صمدت للاختبار مدة ٢٠ عاماً - نسج الان الفرصة لتطبيقها الدول تطبيقاً كاملاً في الممارسة العملية . ويمكن أن يتحقق ذلك باختفاء المواجهة الأيديولوجية ، وتزايد الوعي بعدم جواز اللجوء للحرب في تسوية النزاعات ، والاعتراض الواسع المتزايد بأن طبيعة الأمن لم تعد قابلة للتجمذة .

إن الأمن الدولي يجب كفالته للبلدان جميعاً بكل الطرق : من عسكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية وايكولوجية وإنسانية . واليوم لا توجد دولة واحدة في العالم ، قوية كانت أو ضعيفة ، تستطيع أن تضمن أمنها بالوسائل الوطنية وحدها . ولن يتسع لإيجاد حل مرض لكثير من جوانب الأمن إلا على أساس متعدد الاطراف امتثالاً إلى جهد جماعي . وبالنظر إلى تزايد ترابط عالمنا المعاصر فإن كثيراً من جوانب العالم وحياة المجتمع الدولي باتت تتسم بطابع دولي متباين . ويشمل هذا مضمون سهوم الأمن الوطني ، الذي لا يمكن ضمائه إلا في سياق جهود مشتركة تتفق الدول على بذلها .

لقد سبق أن أتيح لوفدي في هذه الدورة أن يعلن آراء أوكرانيا بشأن سبل تعزيز الأمن الدولي بجميع جوانبه - سواء المتعلقة منها بنزع السلاح النووي والتقليدي ، أو بالمتطلبات الالازمة لتوسيع نطاق التعاون في المجالات الاقتصادية والايكلولوجية والاجتماعية . وأود أن أضيف ما يلي إلى ما سبق أن قلناه في هذا الصدد . إننا نرمع في أوكرانيا إنشاء قوات مسلحة خاصة بنا على ثلاث مراحل تستفرق نحو خمس أو ست سنوات . وسنحتاج في هذا الصدد إلى أسم قانوني وإلى عقد محادثات مع وزارة الدفاع للاتحاد السوفيatic من أجل مساغة الاتفاقيات الالازمة والتتوقيع عليها . كما سنحتاج بطبيعة الحال إلى عقد محادثات مع الجمهوريات المجاورة لنا : جمهورية روسيا وجمهورية بيلاروس ، وجمهورية مولدافيا . وستشارك أوكرانيا مشاركة كاملة في تمويل وتجهيز وتزويد القوات المسلحة الاستراتيجية الموزوعة في أراضينا ، وستكون لنا قواتنا العسكرية الخاصة وسنمول ونجهز ونزوّد قوات الحدود والقوات الداخلية والقوات التي تتولى حراسة السكك الحديدية وهي قوات حوت بالفعل لتصلح تحت ولايتنا . وبحلول عام ١٩٩٢ ، ستتحمل أوكرانيا نفقات هذه القوات كاملة .

لقد قال السيد كرافتشوك رئيس مجلس السوفييات الأعلى لأوكرانيا ، في معرض حديثه عن هذه المسألة :

"إننا نتصور جيشنا بموقفه جيشا يضم عددا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ فرد . وسيكون لنا بالإضافة إلى هذا قوات حدود ، وحرس وطني . أي أن قواتنا المسلحة ستضم في نهاية المطاف قرابة ١٦٠ ٠٠٠ مواطن أوكراني يخضعون مباشرة لوزارة الدفاع الأوكرانية . وسنقوم بإنشاء آلية للتنسيق بين هذه القوات وقواتنا الاستراتيجية" .

أود الآن أن أعلق على أولوياتنا على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني فيما يتعلق بكفالة ظروف مستقرة للتنمية السلمية لأوكرانيا بموقفها دولية مستقلة .

على الصعيد العالمي يجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في أي نموذج للجهود الجماعية التي تستهدف تحقيق مستوى للأمن يمكن التعويل عليه إلى أقصى حد . إن نهضة الأمم المتحدة والدور الذي لا غنى عنه الذي قامت به في وقف النزاع في الخليج الفارسي ، وتسوية مشكلة ناميبيا ، وفي إحراز تقدم في حل كثير من المسائل المعقّدة في بلدان ومناطق أخرى ، ابتداءً من نيكاراغوا إلى أنغولا ، ومن المحارء الغربية إلى كمبوديا ، إنما يدلان على أن منظومة الأمم المتحدة أداة يمكن الاعتماد عليها في ضمان التنمية السلمية لجميع الشعوب في ظل ظروف حسن الجوار والمساعدة والاحترام المتبادلين .

وفي هذا العالم الجديد ، لا بد من توفير الأمن باتباع الوسائل السياسية ومن خلال المشاورات والتعاون وذلك – وهذه مسألة شديدة الأهمية – في إطار الأمم المتحدة والوكالات التي تتضمنها المنظومة . وعن طريق الجهد المشتركة يمكننا أن نساعد على ترسیخ النظام العالمي الجديد على أساس القيم الإنسانية المشتركة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها ، مع عدم الاعتراف بفرض الإرادة وبالإجراءات القائمة على التعسف والهيمنة ، ومع الاحجام عن استخدام صليل السيف في الشؤون الدولية وعن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا . وتلوح اليوم أكثر من أي وقت مضى فرصة حقيقة لتطبيق حكم القانون في الحياة الدولية . وأصبح من الممكن الآن ترسیخ الأساليب الديمقراطية . فقد انهار اسلوب الاملاء إلى الأبد .

ولكن ما زالت هناك بعض حالات المحاولات ترمي إلى فرض السياسة القديمة بالقوة . وفي ضوء هذه الظروف لا بد للأمم المتحدة أن تتفق على أهمية الاستعداد للقيام بإجراءات وقائي فعال . وليس لدى أوكرانيا ، شأنها شأن دول كثيرة من الدول المحاذية غير المنحازة ، قوات مسلحة كبيرة العدد . وهي تعول بشدة ، في سعيها لضمان استقلالها والدفاع عن نفسها ضد أي انتهاكات أو هجوم من الخارج ، على المساعدة والدعم اللذين توفرهما الأمم المتحدة بموجب ميثاقها . إن وجود الأمم المتحدة فعالة من شأنه أن يتتيح للدول فرصة ضمان أمتها عند أقل مستوى من التسلّح . وبعبارة أخرى ،

ينبغي أن تتوافر لجميع الدول قدرة دفاعية ولا بد أن تتحاول كل بلد نفس الفرض من أجل الدفاع عن نفسه ، ولكن لا ينبع أن يكون بوسع أي دولة أن تعتدي على دولة أخرى .

ومن المعب أن تكون مبالغين في التأكيد على ما لتدابير نزع السلاح وتعزيز الثقة وتنمية التعاون الشامل في إطار من السلم وحسن الجوار والتفاهم المتبادل/من أهمية بالنسبة لأمننا الوطني . وتلك تدابير اتخذها في المنطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي ضم أوروبا والولايات المتحدة وكندا . وقد مكنت تلك العملية بلدانًا في وسط وشرق أوروبا ، بما فيها أوكرانيا ، من اختيار طريق الاستقلال الحقيقي وتقرير المصير والاختيار الديمقراطي على نحو يتفق مع الإرادة المعلنة لشعبنا .

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر - الأحد القادم - سيعلن شعب أوكرانيا رأيه في المرسوم البرلماني الذي أعلن أوكرانيا دولة مستقلة ، والمقرر في ٢٤ آب/أغسطس من هذا العام . والخطوات الأولى التي اتخذتها أوكرانيا المستقلة على الساحة الدولية تقنعنا بأن أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الوثيقة الختامية ل هلسنكي وميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة وسائر الوثائق الأخرى الخاصة بعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إنما هي مكوك لنا أن نعتمد بها ولا يمكننا الاستغناء عنها إذ ننضم إلى أسرة الدول المستقلة ، ونبني معاً علاقات الصداقة وحسن الجوار القائمة على أساس تبادل المنافع والمشاركة والتعاون .

وتبين تجربتنا وتجربة الدول الأوروبية الأخرى على نحو مقنع أن المتطلبات التالية لا غنى عنها مطلقاً لضمان الأمن على المستويين الوطني والعالمي : عدم انتهاك الحدود ، الكف عن المطالب الإقليمية تجاه البلدان الأخرى ، زيادة الاهتمام بضمان حقوق الإنسان للإقليميات القومية بما في ذلك اتخاذ تدابير فعالة لمنع أي تمييز ما زال متبقياً ضد أي من تلك الأقليات ، وضمان توفير الظروف التي تمكّنها من ممارسة أساليب حياتها الإثنولوجية والدينية والثقافية والحفاظ عليها . وكل هذه العناصر تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سياسة حسن الجوار .

أما فيما يتعلق بالجوانب دون الإقليمية للأمن ، فإنها تعنى في أوكرانيا شيئاً واحداً على الأقل وهو : إن أوكرانيا ينبغي أن تكون محاطة بالامدادات . ونحن نعتقد أن صدق نوايانا قد أصبح معروفاً لروسيا وبيلاروس وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا ومولдавيا وكذلك جاراتنا على البحر الأسود بلغاريا وتركيا وجورجيا . وكما يحدث دائماً مع الجيران ، فإن ثمة حدوداً مشتركة تربطنا بهم ، ولكن لنا أيضاً مشاكل مشتركة ، واشتراكنا في حل تلك المشاكل يجعل من تسويتها أمراً ميسوراً . وتعلق أوكرانيا أهمية كبيرة على إقامة وتنمية علاقات معاقة مع جيراننا على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف . ويشمل ذلك الارتفاع بمستوى انشطتنا التعاونية في مناطق البحر الأسود والدانوب ، وتنفيذ التدابير المتفق عليها في نطاق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتفاقات السوفياتية الأمريكية ذات الصلة .

وكما جاء في الرسالة التي بعث بها رئيس مجلس السوفيات الأعلى لأوكرانيا السيد ليونيد كرافتشوك في بداية هذا الشهر إلى رؤساء عدد من الدول المجاورة ، فإن أوكرانيا تعمل على إبرام اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية والتعجيل بنزع السلاح التقليدي في أوروبا تمثياً مع مبدأ الحفاظ على أقل مستوى ممكن من القدرة الدفاعية . كما أكدنا أيضاً استعدادنا لمتابعة التدابير المتعلقة بمعاهدة تخفيف الأسلحة الاستراتيجية لعام 1991 والخاصة بتحديد الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وخضها . ومعاهدة عام 1990 الخاصة بالقوات التقليدية في أوروبا . وسنقوم أيضاً باتخاذ تدابير للتنفيذ الوشيك لهذه المكررة ودخولها حيز التنفيذ .

وتعمل أوكرانيا في هذا الصدد على أن أعضاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عندما يأخذون في حسابهم الواقع السائد حالياً والنتائج التي سيسفر عنها الاستفتاء في أوكرانيا ، سيتخذون قراراً ايجابياً في الاجتماع الوزاري المقبل لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بقبول مشاركة أوكرانيا مشاركة كاملة في جميع العمليات والأوروبية . فالمنطق البسيط يقضي بأنه ما دامت الاتفاقيات الأوروبية لا يمكن تنفيذهما دون مشاركة أوكرانيا المباشرة ، فإن هذه المكررة لا يمكن أيضاً إعدادها دوراً مشاركتها .

وعلى المصيدين الأوروبي والعالمي ، يدخل الساحة مشاركون جدد ، وكثيرون منهم يدخلونها بصلاحيات جديدة . وما نحتاج إليه هو إجراء حوار سياسي وعمل مفصل بدقة لإقامة أوروبا موحدة وأمن جديد للقارة باسرها . وستsem أوكرانيا بنشاط في بناء أوروبا جديدة ، واضعة في اعتبارها أن ما يحدث في أوروبا له أهمية هائلة بالنسبة للعمليات الجارية في العالم أيضا .

وأود الآن أن أدل ببعض تعليلات على الجوانب الداخلية لامتنا .

وسوف تستهل أوكرانيا ، قريبا ، برنامجا واسع النطاق لتحويل صناعاتها الدفاعية وجانب كبير من طاقتنا الصناعية العسكرية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وسوف تتمثل سياستنا في التخلص تماما من الأسلحة والعناصر النووية الموزعة حاليا في الأراضي الأوكرانية .

وحماية استقلال مواطنينا وحقوقهم وحرياتهم وحفظها على سلامتنا الإقليمية ومصالح دولتنا ، قرر برلمان أوكرانيا ، حسبما أعلنا من قبل ، إنشاء قوة مسلحة أوكرانية . وكما أكد وفدي آنفا في اللجنة الأولى ، سيترتب على إنشاء الجيش الأوكراني خفض كبير في القوات المسلحة والأسلحة على أراضي أوكرانيا مما سيشكل إسهاما حقيقيا في تدعيم الاتجاه الساري في أوروبا صوب نزع السلاح والجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار على المعidiين الإقليمي والعالمي .

ومن دواعي ارتياحتنا ملاحظة أن أحد القرارات الأولى التي اتخذتها أوكرانيا المستقلة في مجال السياسة الخارجية ، هو القرار الذي يقضي بإكساب أوكرانيا وضع الدولة اللانوية ، فذلك الوضع الذي صدق عليه إعلان البرلمان الصادر في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ ، يلقي كامل تأييد المجتمع الدولي ؛ وسوف يدعم شقة جيراثنا فيها ، ويرسي أساسا راسخا للأمن المتبادل .

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل عامل هاما من عوامل الأمن الدولي . ولما كانت أوكرانيا دولة مطلة على البحر الأسود وتعد وبالتالي من دول حوض البحر الأبيض المتوسط أيضا ، فهي تهتم بإقامة حوار وتعاون على نطاق واسع فيما بين جميع دول تلك المنطقة بغية جعلها منطقة سلم وأمن وتعاون . والعوامل غير العسكرية لها هي الأخرى أهميتها في تعزيز الأمن في المنطقة المذكورة ، ومن بين تلك العوامل تطوير التعاون الإقليمي بصورة شاملة في مجالات التنمية الاقتصادية والبيئة والنقل والسياحة والثقافة والعلم والتكنولوجيا ، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في بناء الثقة فيما بين شعوب البحر الأبيض المتوسط .

كما أن الاقتراح المقدم من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وفرنسا والمتعلق بامكانية عقد مؤتمر بشأن الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط له أهمية كبيرة ، مما يمكن أن يشكل أداة فعالة لمحون المصالح المشتركة وتحسين العلاقات فيما بين بلدان المنطقة ، وهي منطقة تجتذب اهتمام عدد من المناطق الأخرى وفيها يتشاركة العديد من مشاكل العالم الخطيرة .

فالأحداث الفاجعة في يوغوسلافيا تستدعي قيام الأمم المتحدة والهيئات الأوروبية على وجه الاستعجال باتخاذ إجراءات لوقف النشاط العسكري ولحل المشاكل التي تنبع حياة شعوب ذلك البلد حال سلميا يتمشى مع إجراءات ومبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . إن الحرج على تحقيق توسيوية عادلة ودائمة في منطقة الشرق الأوسط ، التي ينفصل مصيرها عن مصير منطقة البحر الأبيض المتوسط ، يملي علينا مناشدة المشاركين في المؤتمر أبمعني بالسلم في الشرق الأوسط الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص المتاحة في عملية المفاوضات التي بدأت في مدريد بغية إعادة السلم والسكينة إلى بلدان تلك المنطقة . ولقد أدى كل طرف دوره في التحرك إلى طاولة التفاوض ، وقد ولى زمان الاطماع الجامحة ، والتصريحات العدوانية والتهديدات المستمرة ، وغدت الوسائل السياسية هي وحدها الكفيلة ببيانها معاناة اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين والاسرائيليين . أما إن استمر الصراع فلن يؤدي ذلك إلا إلى سقوط مزيد من الضحايا ، ولن يجلب على الأطراف كافة إلا مزيدا من المعاناة .

ويصدق ما تقدم على الحالة في أفغانستان حيث ينتظر من قادة أطراف النزاع ، بل يجب عليهم ، إخماد آخر نيران المراع المسلح وذلك بالتحرك خطوة خطوة من خلال المفاوضات والمصالحة موب التسوية العادلة والسلم الدائم متقللين من مرحلة إلى التالية بالتحول على الشكوك والآفكار المتحيزة المسقبة .

إن الحرب الباردة التي أوجت نيران تلك "الحروب الساخنة" توارت الآن من على مسرح الأحداث التاريخية . ومن ثم ، يفترض منطقيا أن الفرصة سانحة الآن أكثر من أي وقت مضى لإنهاء الصراعات في الشرق الأوسط ، وأفغانستان ، وفي غيرهما من أنحاء العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الأعضاء بأن الموعد المحدد لتقديم مشاريع القرارات يقترب سريعاً .

السيد باك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن أثني عليكم ، سيد الرئيس ، لما أبديتموه من مقدرة فائقة يسير بفضلها عمل اللجنة الأولى على طريق النجاح .

إن مسألة الأمن الدولي ، قيد النظر حالياً ، تعدد من أهم أنشطة الأمم المتحدة . والسلم والأمن لا يعنيان ، ببساطة ، مجرد إنتفاء الحروب والصراعات . فالامن الدولي هو مفهوم شامل . وإن كان للسلم والأمن أن يؤديا معناهما الحقيقي ، وجب علينا لا نأخذ في اعتبارنا الجانب العسكري وحده بل أيضاً الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل العلاقات الدولية المنصفة القائمة على احترام النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان ، وقيام نظام اقتصادي دولي عادل .

وتجدر الإشارة إلى أن تقدماً ملحوظاً قد أحرز مؤخراً في تسوية الصراعات الإقليمية في أنحاء شتى من العالم . وفي هذا الصدد ، نرحب بوجه خاص بتوقيع اتفاق السلم المتعلق بكمبوديا . ذلك أن تسوية القضية الكمبودية تشكل إسهاماً كبيراً في إقرار السلم والأمن في آسيا وفي العالم بأسره .

بيد أن عوامل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناشئة عن النظام الدولي القديم ما زالت قائمة ، مما يمثل مصدراً للقلق البالغ فيما يتعلق بالسلم والأمن العالميين . فالامن الدولي الحقيقي لابد وأن يبني على الاحترام المتبادل وحرية اختيار النظام الاجتماعي ، وعلى سيادة الأمم . وهناك في العالم بلدان كثيرة ومغيرة ، ولكن لا يمكن أن تكون هناك هناك أعظم شأنًا وأخرى أقل شأنًا . ومن ثم ينبغي أن تسهم البلدان كافة في الأمن الدولي على قدم المساواة .

إن الحالة الاقتصادية الحرجية في البلدان النامية حالة لا يمكن أبداً إنفالتها في سياق الأمن الدولي . وبما أن العالم يزداد ترابطاً ، فمن الظلم ، ومما يجافي المحيط ، القول بأن البلدان النامية تتتحمل المسؤولية الكاملة عن تدهور اقتصاداتها التي يؤشر تأشيراً سلبياً على الأمن الدولي .

(السيد باك ، جمهورية كوريا
الديمقراطية الشعبية)

وغضي عن البيان أنه يشفي للمجتمع الدولي أن يتبع نهجا متعدد الوجه وأكثر
 شمولا لكافلة السلام والأمن العالميين . وتود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن
 تؤكد مجددا التزامها بالانضمام إلى سائر الدول الأعضاء في السعي إلى تحقيق السلام
 والأمن العالميين في إطار الأمم المتحدة .

أما أهم عناصر الأمن الدولي وأشدّها إلحاحا في الوقت الراهن فهو السلام والأمن
 في شبه الجزيرة الكورية . فالسلام والأمن في كوريا يرتبطان ارتباطا مباشرا بالسلام
 والأمن في آسيا والعالم بأسره . ويبيّن هذا العنصر بأهمية كبرى نظرا لتشابه مصالح
 بلدان شبه الجزيرة .

(السيد ياك ، جمهورية كوريا
الديمقراطية الشعبية ٢)

وتعتزم بعض البلدان التي لا تزال أسريرة أفكار عفى عليها الزمن معالجة مسألة السلم والأمن في هذه المنطقة على نحو تمارس معه ضغطاً غير عادل علينا وتقوم بعزلنا وتحطيم نظامنا وجعل مصالحها هي العليا . وهذا خطأ في التقدير ، لن يسفر إلا عن زيادة الموقف تدهوراً . فإذا ما انهار السلام البشري ونشبت الحرب في كوريا ، فإن ذلك لن يكون أمراً طيباً للبلدان المجاورة بل سيكون تهديداً كبيراً للسلم في آسيا والعالم بأكمله .

وما برحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تحاول بكل قوة ، من زاوية المصلحة المتبادلة ، تهيئه مناخ للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية ، حيث تتعمق جذور ترکة الحرب الباردة . والأولوية الفالبة فيما يتعلق بالسلم والأمن في كوريا هي إزالة المواجهات السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة . ومن المهم ، بتعبير آخر ، أن تستبدل المواجهات العسكرية بهيكل السلم المستقر .

واقتربنا على كوريا الجنوبية والولايات المتحدة إجراء حوار لتسوية مسألة السلم في شبه الجزيرة الكورية . وال الحوار هو الوسيلة الإيجابية الوحيدة للتوصل إلى تفاهم وثقة متبادلتين . واقتربنا كثيراً على كوريا الجنوبية إقرار إعلان عدم اعتداء بين شمال كوريا وجنوبها . ولذلك ، فإن الاتفاق بين الشمال والجنوب على إقرار إعلان عدم اعتداء في الجولة الرابعة للمحادثات الرفيعة المستوى بين الشمال والجنوب المعقودة في بيونغ يانغ في تشرين الأول/اكتوبر الماضي ، هو بمثابة خطوة إلى الأمام . وإن اعتماد إعلان عدم الاعتداء سيكون نقطة البداية في سبيل بناء الشقة وإزالة المواجهة السياسية والعسكرية وسيكون أيضاً إسهاماً في السلم والأمن في كوريا .

وفي الوقت ذاته اقتربنا على حكومة الولايات المتحدة إجراء محادثات للاستعاضة عن اتفاق الهدنة باتفاق سلم . والولايات المتحدة طرف أصلـي في اتفاق الهدنة إذ وقعت ذلك الاتفاق مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، كما أنها طرف مسؤول يشترك اشتراكاً عميقاً في المشكلة الكورية لعدة أعوام . فإذا عقدت الولايات المتحدة اتفاق سلم مع بلدي وسحبـت قواتها المسلحة وأسلحتها النووية من كوريا ، فإن ذلك سيكون إسهاماً بالـغ الأهمـية وتقديماً كبيراً نحو السلم والأمن في كوريا .

وهناك أيضا التزام يتعين على الامم المتحدة الوفاء به فيما يتعلق بالمشكلة الكورية . إذ يرتفع جنوب الخط العسكري الفاصل الذي يقسم شبه الجزيرة عَلَم الامم المتحدة بوصفها طرفا محاربا مناهضا لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . وربما كان الذين يعلمون حقيقة وجود قوة الامم المتحدة في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية قليلين في العالم . وبالطبع ، فإن قوة الامم المتحدة لا تخضع لإشراف الامم المتحدة سياسيا أو عسكريا أو حتى ماليا ، كما تؤكد الامم المتحدة ذاتها ، غير أن الوقت قد حان لأن تولي الامم المتحدة اهتماما للمسألة الكورية وأن تتخذ التدابير اللازمة لاستعادة علمها الذي أعارته يوما ما لأحد الأطراف وأن تهيء سلما مستقرا في كوريا .

سوف ينشأ مناخ لعملية إعادة التوحيد السلمية أيضا عندما يعتمد إعلان عدم الاعتداء بين الشمال والجنوب مما يشجع المصالحة والتبادل ، وعندما يستبدل اتفاق الهدنة باتفاق السلم وتنسحب قوة الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية ، ويتبقي إعادة توحيد كوريا إذا أريد للسلم والأمن في شبه الجزيرة أن يكتملَا ويدوما . ونعتقد أن أكثر الطرق معقولية وواقعية لبلوغ إعادة التوحيد السلمي هو تحقيق الكونفدرالية على أساس دولة واحدة وأمة واحدة وحكومتين ونظمتين ، بشرط الاعتراف والقبول المتبادل بالآيديولوجيتين والنظامين القائمين في الشمال والجنوب . وهذا هو النهج الذي نعده الأكثر معقولية ، واضعين في الاعتبار الحقيقة الموضوعية القائمة في شبه الجزيرة الكورية .

وأود أن أعرب عن توقعاتي بأن تقدم الامم المتحدة ودولها الأعضاء إسهامات عادلة وصادقة للسلم والأمن في كوريا .

السيد نعيم - عرفة (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن بزوغ بيئه دولية أفضل وعالم أكثر أمنا لم يعد حلما بعد انتهاء الحرب الباردة وما أسف عنه ذلك من نتائج إيجابية . وإنه لأمل - أمل في بدء عهد جديد ، عهد يسود فيه حكم القانون الدولي . ولكن التناقض المؤسف هو أنه في الوقت

التي يجري فيه تخفيف التوترات العالمية بواسطة الانفراج والتعاون بين الدول الكبرى ، تظهر بسرعة مجالات جديدة للتوتر والمواجهة . وإن الزيادات المزعجة للعنف العام والمنازعات الإثنية وتدفقات اللاجئين زيادات هامة تسبب قلقاً دولياً بما فيه الكفاية .

وإذ نضع في الاعتبار تلك الحقائق نعتقد أنه لا تزال هناك فرصة ما لإنشاء عالم أفضل ، وقد أفضل لاطفالنا . ويجب اغتنام هذه الفرصة بكل سرعة ممكنته مما كانت المعايير القائمة في طريق ذلك .

وإذا ما أردت تحقيق حلم وجود عالم أكثر أمناً نعتقد بوجوب إضفاء صبغة عالمية على مفهوم الأمن وتعريفه الجماعي وتصميمه بطريقة جماعية والدفاع عنه جماعياً . وفي حين أن تحديد القضايا التي ينطوي عليها هذا المفهوم الجديد مهمـة يضطلع بها الخبراء الأكثـر تأهـلاً ، فإنـ من المهم ذكر الارتبـاط بين الأمـن العالميـ والإقليمـيـ والـفـاقـةـ والـقـبـلـةـ الزـمـنـيـةـ الـتـيـ يـنـطـوـيـ عـلـيـهاـ الاـكـتـظـاظـ السـكـانـيـ . ولـماـ كـانـتـ القـضاـيـاـ المـذـكـورـةـ تـدـرـسـ حـالـيـاـ فـيـ مـخـلـصـاتـ الـوـكـالـاتـ الـحـكـوـمـيـةـ وـغـيرـ الـحـكـوـمـيـةـ وـهـيـثـاتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ، أـوـدـ أـنـ تـقـتـصـرـ مـلـاحـظـاتـيـ عـلـىـ بـعـضـ جـوـابـ هـامـةـ لـلـأـمـنـ الإـقـلـيمـيـ وـعـلـىـ وـجـهـ الـخـصـومـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـخـلـيجـ الـفـارـسيـ .

ولـاـ حـاجـةـ إـلـىـ القـولـ إـنـ يـنـبـغـيـ مـاتـابـعـةـ الـجـهـودـ الـرـاـمـيـةـ إـلـىـ دـعـمـ الـأـمـنـ الدـوـلـيـ وـالـإـقـلـيمـيـ عـلـىـ نـحـوـ مـتـزـامـنـ ، وـمـنـ الـمـهـمـ فـيـ هـذـهـ الـخـصـومـ الـمـحـافـظـةـ عـلـىـ التـواـزنـ بـيـنـ الـأـمـنـ الإـقـلـيمـيـ وـالـعـالـمـيـ . وـتـحـقـيقـاـ لـهـذـهـ الـفـايـةـ نـعـتـقـدـ إـنـ يـنـبـغـيـ تـحـدـيدـ كـلـ مـنـطـقـةـ بـوـضـوحـ وـتـقـرـيرـ الـتـرـتـيـبـاتـ الـلـازـمـ اـتـخـاذـهـاـ بـحـرـيـةـ فـيـمـاـ بـيـنـ الـدـوـلـ الـمـعـنـيـةـ ، طـبقـاـ لـمـبـادـئـ جـلـيـةـ ، سـاعـدـ بـعـضـهـاـ الـآنـ : مـرـاعـاـتـ الـسـيـادـةـ وـالـسـلـامـةـ الإـقـلـيمـيـةـ وـحـرـمـةـ الـحـدـودـ الـمـعـتـرـفـ بـهـاـ دـوـلـيـاـ وـعـدـمـ الـلـجوـءـ إـلـىـ الـقـوـةـ فـيـ تـسوـيـةـ الـمـنـازـعـاتـ وـعـدـمـ الـتـدـخـلـ فـيـ الشـؤـونـ الدـاخـلـيـةـ ، وـالـحـوارـ وـالـتـفـاهـمـ الـمـتـبـادـلـ .

ومن الأمور الحتمية التأكيد على أن الصيغ لا يمكن تقليلها أو فرضها من الخارج ، كما أنه لا يمكن لآلية منطقة أن تعتمد على قوات خارجية لكافلة أمنها . والواقع أن وجود القوات الأجنبية قد أدى تاريخيا إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في داخل البلدان المضيفة ، وزاد من حدة التوترات القائمة بين تلك البلدان والدول الأخرى في المنطقة . لذلك ، فإن بلدي ما فتئ يتمسك بمعارضته لوجود القوات الأجنبية في آية منطقة ، وخصوصا في منطقة الخليج الفارسي . إن المبدأ الكامن في نهجنا الرامي إلى تحقيق الأمن الإقليمي هو التعاون فيما بين بلدان المنطقة في المجالات ذات الاهتمام المشترك من ناحية ، وبناء الثقة في مجالى الريبيبة والقلق التاريخيين من الناحية الأخرى . ويتنافر هذا النهج تناقضا حادا مع فكرة تكوين الكتل المتنافسة التي من شأنها طبعا أن ترسخ وتزيد حدة الانقسامات والمنافسات التاريخية ، وبذلك تمهد الطريق أمام القوات الأجنبية للتدخل .

واستنادا إلى هذا النهج المبدئي ، نعتقد أن مشاكل الخليج الفارسي التي أدت إلى اندلاع حربين مدمرتين خلال عقد واحد من الزمن يمكن معالجتها . في بلدان الخليج الفارسي ترتبط بروابط دينية وتاريخية وثقافية وتجارية عميقه الجذور . والهم من ذلك أن أمتها ورفاهيتها الاقتصادية مترابطان ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بأمن الخليج الفارسي . وتلك هي أسس التعاون فيما بيننا . ومن الممكن أن تثبت الترتيبات المتبادلة في مجالات مثل سياسة إنتاج النفط وتصديره وبرامج إعادة البناء والتنمية وفي الميادين الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية والانسانية - أنها مفيدة للغاية في زيادة تعزيز الثقة وتخفيف حدة الريبيبة .

وهناك تدابير أخرى لبناء الثقة ، مثل الالتزام المتبادل بالمبادئ التي أشرت اليه سابقا ، يمكن أن تشكل أيضا خطوة إيجابية وبناء في هذا الصدد . وبالإضافة إلى هذه المبادئ نعتقد أن الالتزام غير المشروط من جانب كل دول الخليج الفارسي بالاستخدام التجاري الذي لا يعوقه عائق للخليج الفارسي وبحر عمان والذي يقترب بتدفق حر للموارد من المنطقة واليهما ستكون له أهمية قصوى في وضع ترتيب أمني سليم في

منطقتنا . ومن الممكن أيضاً أن يتم بشكل تدريجي وبمساعدة الأمم المتحدة توخي إنشاء آليات للتحقق واستحداث وسائل مسؤولة ومتوازنة لتحديد الأسلحة ، وخصوصاً فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل .

ويجب التأكيد هنا على أن آلية خطة لتنزع السلاح والحد من الأسلحة على المعنى القليمي ينبغي أن تكون متوازنة وأن تأخذ بعين الاعتبار الكامل ضرورة عدم الانتقام من أمن بلدان الخليج الفارسي في السياق الأوسع لمنطقة الشرق الأوسط وكذلك لمنطقة جنوب غربي آسيا . وعلاوة على ذلك ، لا بد لنا من أن نؤكد مرة أخرى معارضتنا لوجود القوات الأجنبية في منطقتنا ، نظراً لأن ذلك يتناقض تناقضاً مباشراً مع أهداف الأمن القليمي .

وتعتقد أنه يتبع إدخال جميع بلدان منطقة الخليج الفارسي في ترتيبات الأمن والتعاون الخاصة بتلك المنطقة . وأي استبعاد سيمثل البذرة التي تنتشر منها الريبة والتوترات والازمات في المستقبل . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن توضع هذه الترتيبات في إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع أمينها العام ، وذلك لمنع الهيمنة و/or فرض الآراء من جانب أي بلد أو مجموعة من البلدان . والاطار المؤسسي الضروري لذلك وفره قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

ونعتقد أنه ينبغي أن تؤدي مشاركة الأمم المتحدة والأمين العام بما ستتمخض عنه من تأكيدات وضمانات إلى تخفيف حدة بعض الشواغل الفورية فيما بين دول الخليج الفارسي وخصوصاً الدول المغاربي منها . وبالإضافة إلى ذلك ، من شأن دور الأمم المتحدة هذا الذي يوفر المظلة الضرورية ، أن يوفر أيضاً للمجتمع الدولي التأكيدات والآليات اللازمة لصون مصالحه المشروعة . وستتوفر الأمم المتحدة كذلك حلقة الاتصال الضرورية فيما يتعلق بالمسائل التي تتجاوز حدود هذا النظام أو أي نظام فرعى . وهناك مثال جيد على ذلك ، يتمثل كما بين وفد بلدي من قبل في مجال الحد من الأسلحة . وعلى ذلك ، فإن المنطقة ، مع إبقاءها على الطابع الدولي وحلقة الاتصال الدولية الضروريين ، لن تكون كبيرة إلى الحد الذي يجعل قضيائهما عصية على القيادة .

(السيد نعيم - عرفة ،
جمهوريّة إيران الإسلاميّة)

ولبلوغ هذه الغاية اتخذنا بالفعل بعض الخطوات الهمامة . وبدأت فعلاً عملية حوار فيما بين بلدان منطقة الخليج الفارسي . وأجرى الأمين العام مؤخراً مشاورات مثمرة ومستفيضة مع المسؤولين الإيرانيين ومع وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال رحلته الأخيرة إلى إيران والسعودية تتعلق بتنفيذ الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، التي تتناول ترتيبات الأمن الإقليمي . وقد قدم تقريراً أشار فيه إلى أنه خرج بانطباع إيجابي جداً من تلك المحادثات وأن لديه خططاً لمتابعة تلك المشاورات . وفي نفس الوقت زادت أيضاً الزيارات والاتصالات الدبلوماسية بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي وجمهورية إيران الإسلامية زيادة كبيرة .

ولئن كانت بلدان منطقة الخليج الفارسي قد وسعت أيضاً من نطاق تعاونها في الميادين الاقتصادية والتقنية ، فإن التعاون في مجال البيئة لا يزال يمثل ضرورة ملحة ، وقد حقق تقدماً مطرداً في إطار المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحريّة ، وكذلك من خلال ترتيبات ثنائية من ضمنها المشاركة الناجحة للخبراء الإيرانيين في السيطرة على حرائق آبار النفط الكويتية وإطفائها . إن المؤتمر الدولي بشان النفط في عقد التسعينات الذي عقد في إيران في شهر حزيران/يونيه الماضي بمشاركة منتجي ومستهلكي النفط وشركات البترول ، والذي حضره عدد كبير من كبار المسؤولين من دول الخليج الفارسي مثل أيضاً خطوة عملية أخرى ليس فقط للنهوض بالتعاون في هذا المجال الحيوي ، بل أيضاً لتعزيز الشقة على المعيدين الإقليمي والدولي .

إننا نعرف أن وضع برنامج صالح للأمن والتعاون على الصعيد الإقليمي في منطقة الخليج الفارسي ليس بالمهمة الييسيرة . ولئن كان البعض قد يروق لهم أن يقعوا في الفخ القديم المتمثل في دعوة قوات أجنبية أو تكوين أحلاف أو كتل عسكرية ، فإنه من الضروري إقامة نظام جديد في هذه المنطقة الاستراتيجية على أساس العبر التي استخلصناها من الماضي حتى لا نكرر نفس الأخطاء السابقة . وبالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية ، هذا هو المعيار الجوهرى ونقطة الانطلاق الأساسية .

السيد سيدوروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة
للهوية عن الروسية) : يدخل المجتمع الدولي مرحلة جديدة تماماً من تطوره بعد أن وضع
نهاية للحرب الباردة وأخذ يقترب من نهاية القرن الحالي . ففي خلال فترة زمنية
وجيزة من تاريخه حيث تقدم كبير وهام في ميدان نزع السلاح ، وفي العملية الأوروبيّة
وفي التغلب على عدد من الأزمات الإقليمية . وتم في الواقع إزالة الخطر الذي كان
يهدد باندلاع كارثة عالمية بسببها القيادتان النموذجية وتحقق تقدم تاريخي كبير حقيقة
في تعزيز الاستقرار السياسي والعسكري عندما تم التوقيع على المعاهدة الخاصة بتخفيف
الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية والسوفياتية في موسكو . وقد مثلت هذه أيضاً خطوة هامة
موب إزالة الطابع العسكري عن السياسة الدوليّة ، وتعزيز التحول الذي لا رجعة فيه من
المجا بهة إلى التعاون والثقة . وتمثل المبادرة التي طرحتها في هذا الخريف السيد
بوش رئيس الولايات المتحدة والرد الذي تلقاه عليها من السيد غورباتشوف رئيس الاتحاد
السوفياتي تقدماً كبيراً هاماً موب إقامة عالم آمن وخال من الأسلحة النوويّة .

(السيد سيد دوروف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إن الدور الرئيسي للأمم المتحدة ، بوصفها حلقة وصل رئيسية في ضمان الأمن العالمي ، يجري تعزيزه . وقد بدأ مجتمع الدول إجراء حوار سياسي وتعاون لم يسبق لهما مثيل لحل المشاكل المتعددة الجوانب التي تواجهها البشرية .

يتبعين تحليل الحقائق الجديدة تحليلاً موضوعياً وأخذها بعين الاعتبار على نحو مناسب لدى وضع نهج الأمم المتحدة لضمان الأمن . كما أن هذه الحقائق ستتمكن من العمل على إيجاد نظام للأمن الوطيد القائم على الاستقرار والانفتاح والقدرة على التنبؤ بمتغيرات الأمور . وفي هذا الصدد ، نحن نرى أن من الضروري تركيز جهود المجتمع العالمي على إيجاد حلول عملية للمشاكل تقوم على أساس توازن المصالح ، وعلى أساس أداء آلية ضمان الأمن الدولي بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة لدورها أداء تاماً وذلك بالاقتران مع تدابير لتعزيز الأمن الإقليمي .

إن الاتحاد السوفيتي مقتنع أن إيجاد هيكل متين للأمن العالمي أمر يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بعملية بناء بيت عومون أوروبا على أساس المبادئ المعلنة في ميثاق باريس لأوروبا الجديدة . وهذا يتطلب تطوير وتعزيز شيء ثلقي بالفعل بعض الزخم من الاندماج في أوروبا في إطار التحرك العام نحو إقامة علاقات جديدة ونحو التكامل العالمي .

من المهام السياسية الهامة اليوم الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من إمكانية الأمم المتحدة لحفظ السلام في تسوية النزاعات القائمة ومنع نشوب نزاعات جديدة . وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لإنشاء آليات لردع ووقف العدوان ، وتعزيزها قانوناً على أساس الميثاق ، وزيادة تحسين نظام الأمم المتحدة لعمليات صيانة السلام . إن تجربة شامبيبيا ونيكاراغوا ، وطريقة عمل آلية الأمم المتحدة لحل مشاكل الصحراء الغربية وكمبوديا وأمريكا الوسطى وغيرها من المشاكل ، تبيّن أن الاستفادة من قدرات المنظمة هو الطريق الوحيد للموازنة بين مصالح جميع الأطراف ولحل أكثر المشاكل الإقليمية تعقيداً .

(السيد سيد دوروف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

كما يتعين على المجتمع الدولي أن يعارض بنشاط العنف والصراع العسكري داخل فرادي البلدان ، داعماً الحلول الديمocrاطية ، وكافلاً احترام حقوق الإنسان في كل مكان .

ونحن نعتقد أن الوصل بين عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلام وبين أنشطة المنظمات الإقليمية يمكن أن يعزز إلى حد كبير صرح الأمن العالمي ، على أن عملية الوصل هذه عملية معقدة ومتعددة الجوانب . إن الاتحاد السوفيaticي ملتزم أن أضمن وأفضل إجراء في حالات النزاع هو الحوار المفتوح والجهد الجماعي . ومن الضروري لكل الأطراف المتنازعة ، بغض النظر عن البلد الذي تتوارد فيه من بلدان العالم ، أن تواجه بعضها وأن تدرك أنه لا يمكن لأحد أن يحقق أمنه على حساب الغير .

لقد أدى الإعلان الخامنوي تعزيز الأمن الدولي دوراً أساسياً في مهمة صون السلام والأمن الدوليين . فمنذ أن اعتمدت الجمعية العامة في ١٩٧٠ وهو يؤدي دوراً إيجابياً في ظروف صعبة من المواجهة السياسية والأيديولوجية والعسكرية ، وهو دور نال عوناً إلى حد كبير من عدد من البلدان من بينها يوغوسلافيا . وفي هذه المرحلة التاريخية في التطورات العالمية ، يمكن للمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية المجسدة في الإعلان أن تسهم في إنشاء نظام عالمي جديد ، يقوم على مبدأ حرية الاختيار وعلى توازن المصالح العالمية والإقليمية والوطنية ، وعلى أساس ديمocrطي وإنساني .

وعلى ضوء التغيرات الإيجابية البعيدة الأثر في الحالة الدولية ، نجد أن من الهام بشكل خاص تقرير المواقف المتعارضة ، وتوجيه الحوار بمدد القضايا التي تتنظرها الأمم المتحدة نحو البحث عن نهج تكون مقبولة بصورة عالمية عامة لتنظيم أنشطة الأمم المتحدة وتكيفها بحيث تتماشى مع الحقائق الجديدة .

إن الطبيعة الجديدة للعلاقات الدولية توجد حالة تلبّي حقاً متطلبات تدعيم الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . والاتحاد السوفيaticي يعلق أهمية كبيرة على ضمان الأمن والاستقرار في ذلك الجزء الهام من العالم ، مما سيسمح في إقامة منطقة عريضة للسلم والتعاون في الانحاء الأوروبية والآسيوية والافريقية .

إن الدور الرئيسي للأمم المتحدة ، بوصفها حلقة وصل رئيسية في ضمان الأمان العالمي ، يجري تعزيزه . وقد بدأ مجتمع الدول إجراء حوار سياسي وتعاون لم يسبق لهما مثيل لحل المشاكل المتعددة الجوانب التي تواجهها البشرية .

يتبعين تحليل الحقائق الجديدة تحليلاً موضوعياً وأخذها بعين الاعتبار على نحو مناسب لدى وضع نهج الأمم المتحدة لضمان الأمن . كما أن هذه الحقائق ستتمكن من العمل على إيجاد نظام للأمن الوطيد القائم على الاستقرار والانفتاح والقدرة على التنبؤ ب مجريات الأمور . وفي هذا الصدد ، نحن نرى أن من الضروري تركيز جهود المجتمع العالمي على إيجاد حلول عملية للمشاكل تقوم على أساس توازن المصالح ، وعلى أساس أداء آلية ضمان الأمن الدولي بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة لدورها أداء تاماً وذلك بالاقتران مع تدابير لتعزيز الأمن الإقليمي .

إن الاتحاد السوفيتي ملتزم أن إيجاد هيكل متين للأمن العالمي أمر يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بعملية بناء بيت عروم أوروبا على أساس المبادئ المعلنة في ميثاق باريس لأوروبا الجديدة . وهذا يتطلب تطوير وتعزيز شيء تلقى بالفعل بعض الزخم من الاندماج في أوروبا في إطار التحرك العام نحو إقامة علاقات جديدة ونحو التكامل العالمي .

من المهام السياسية الهامة اليوم الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من إمكانية الأمم المتحدة لحفظ السلام في تسوية النزاعات القائمة ومنع نشوب نزاعات جديدة . وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لإنشاء آليات لردع ووقف العدوان ، وتعزيزها قانوناً على أساس الميثاق ، وزيادة تحسين نظام الأمم المتحدة لعمليات صيانة السلام . إن تجربة ناميبيا ونيكاراغوا ، وطريقة عمل آلية الأمم المتحدة لحل مشاكل الصحراء الغربية وكمبوديا وأمريكا الوسطى وغيرها من المشاكل ، تبيان أن الاستفادة من قدرات المنظمة هو الطريق الوحيد للموازنة بين مصالح جميع الأطراف ولحل أكثر المشاكل الإقليمية تعقيداً .

كما يتعين على المجتمع الدولي أن يعارض بنشاط العنف والصراع العسكري داخل فرادي البلدان ، داعماً الحلول الديموقراطية ، وكافلاً احترام حقوق الإنسان في كل مكان .

ونحن نعتقد أن الوصل بين عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلام وبين أنشطة المنظمات الإقليمية يمكن أن يعزز إلى حد كبير صرح الأمن العالمي ، على أن عملية الوصل هذه عملية معقدة ومتعددة الجوانب . إن الاتحاد السوفيتي مقتنع أن أضمن وأفضل إجراء في حالات النزاع هو الحوار المفتوح والجهد الجماعي . ومن الضروري لكل الأطراف المتنازعة ، بغض النظر عن البلد الذي تتواجد فيه من بلدان العالم ، أن تواجه بعضها وأن تدرك أنه لا يمكن لأحد أن يحقق أمنه على حساب الغير .

لقد أدى الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي دوراً أساسياً في مهمة صون السلام والأمن الدوليين . فمنذ أن اعتمده الجمعية العامة في ١٩٧٠ وهو يؤدي دوراً إيجابياً في ظروف صعبة من المواجهة السياسية والايديولوجية والعسكرية ، وهو دور نال عوناً إلى حد كبير من عدد من البلدان من بينها يوغوسلافيا . وفي هذه المرحلة التاريخية في التطورات العالمية ، يمكن للمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية المجسدة في الإعلان أن تسهم في إنشاء نظام عالمي جديد ، يقوم على مبدأ حرية الاختيار وعلى توازن المصالح العالمية والإقليمية والوطنية ، وعلى أساس ديمقراطي وإنساني .

وعلى ضوء التغيرات الإيجابية البعيدة الاشر في الحالة الدولية ، نجد أن من الهام بشكل خاص تقريب المواقف المتعارضة ، وتوجيهه الحوار بمقدد القضايا التي تتظرها الأمم المتحدة نحو البحث عن نهج تكون مقبولة بصورة عالمية عامة لتنظيم انشطة الأمم المتحدة وتكيفها بحيث تتماش مع الحقائق الجديدة .

إن الطبيعة الجديدة للعلاقات الدولية توجد حالة تلبّي حقاً متطلبات تدعيم الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . والاتحاد السوفيتي يعلق أهمية كبيرة على ضمان الأمن والاستقرار في ذلك الجزء الهام من العالم ، مما سيسمح في إقامة منطقة عريضة للسلم والتعاون في الانحاء الأوروبية والآسيوية والافريقية .

(السيد سيدوروف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ويينظر الاتحاد السوفيatici إلى تدعيم الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط على أنه عملية شاملة تتضمن خطوات متوازية لتسوية النزاعات والتخلص من بؤر النزاع الساخنة وتعزيز الثقة بين دول منطقة البحر الابيض المتوسط والدول الأخرى وتطويع تعاون إقليمي مثمر في جميع الميادين . وفي هذا الصدد ، نرحب بمبادرة إيطاليا وأسبانيا وفرنسا والبرتغال إلى الدعوة لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر الابيض المتوسط . ونحن مقتتنعون أن الجهد الرامي إلى تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة جزء من عملية عموم أوروبا ، ويجب أن يضطلع بها جنبا إلى جنب مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

ويأمل الوفد السوفيatici أن تساعد روح العمل التي سادت هذه المداولات في اللجنة الأولى على ترجمة الأفكار البناءة التي قدمتها شتى الوفود إلى صيغة لمشروع قرار تكون مقبولة لدى الجميع ، مما يسهم بطريقة عملية في تدعيم دور الأمم المتحدة في ضمان الأمن العالمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعلمت أن مقدمي مشروع القرار المتصل بالبند ٦٨ من جدول الأعمال لا يزالون يجرون مفاوضات في هذه اللحظة الأخيرة ، وقد طلبوا إلى تأجيل الموعد النهائي لتقديم مشروع القرار لمدة نصف ساعة . إذا كانت اللجنة توافق على ذلك ، فإنني على استعداد لتأجيل الموعد النهائي لمدة نصف ساعة ، ولكن ليس لمدة أكثر من ذلك . إن لم يكن هناك أي اعتراض فإنهنـي أعتبر اللجنة موافقة على ذلك .

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ ظهرا